مسائل النحو الخلافية بين أبي علي الفارسي (ت377هـ) وابن مالك (ت672هـ) في شرح الكافية الشافية

د. محمود خلف حمد السبهاني
كلية الآداب- جامعة الأنبار
قسم اللغة العربية

توطئة

منهج ابن مالك في ردوده على أبي علي الفارسي

لستُ في موضع مَن يريد أنْ يعرّف بأبي علي الفارسي أو بابن مالك، فهما أشهر من أنْ أعرف بهما، فقد كثرت الدراسات والكتب حولهما التي زخرت بها مكتباتنا. ومن ثمّ يكونُ التعريف بهما في هذه العجالة من مكرور القول وفضول الكلام.

وقبل الدخول في منهج ابن مالك في ردوده على أبي علي، وددتُ أنْ أبين منهجي في بحثي، إذ حاولت أنْ أمهد لكل مسألة من مسائل الخلاف بينهما، ثمّ أذكر رأي أبي علي ومذهبه في المسألة ومن وافقه من النحاة ثمَّ أذكر رأي ابن مالك وآراء النحاة الموافقين له، وحاولتُ استقصاء الآراء التي قيلت في المسألة، وأن اتّبع الرأي الذي أراه صائباً مرجِّحاً له، وأنْ أثبت رأيي في ختام كلِّ مسالة، وأن أحققَ في نسبةِ الآراء إلى أصحابها ، وأن أتثبت من النصوص وأخرجها من المصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها في البحث. أما أهم سمات منهجه فهي:

1. إنّه يحتكم إلى المعنى في ردوده ومنه قوله في ردِّه على أبي علي في (لمّا) أهي حرف أم ظرف قال: ((وهي حرف عند سيبويه وظرف بمعنى (حين) عند أبي علي. والصحيح قول سيبويه؛ لأنَّ المراد أنَّهم أُهلِكوا بسبب ظلمهم لا إنَّهم أهلِكوا حين ظلمِهم؛ لأنَّ ظلمَهم متقدمٌ على إنذارهم، وإنذارهم متقدمٌ على

إهلاكهم))[1]، ومن ذلك قوله في الرد عليه باسمية (إذما): ((والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّها قبل التركيب حُكِمَ باسميَّتِها؛ لدلالتها على وقتٍ ماضٍ دونَ شيءٍ آخرَ يُدَّعى أنَّها دالّة عليه، ...أمّا بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه معنى المجازاة، وهو من معاني الحروف. ومَن ادَّعى أنَّ لها مدلولاً آخرَ زائداً على ذلك فلا حُجّةَ لهُ، وهيَ مع ذلك غيرُ قابلةٍ لشيء من العلامات التي كانت لها قبل التركيب، فوَجَبَ انتفاءُ أسميَّتِها وثبوت حرفيَّتها كما ذهب إليه سيبويه))[2]

2. وهو يلجئ إلى التعليل في ردّه على أبي علي ومن ذلك قوله في اختلاف النحاة في (سبحان) وعلّة منعه من الصرف. ففي حين ذهب أبو علي إلى أنَّ علّة منع (سبحان) هي أنّه علم على التسبيح فلا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون؛ ذهب ابن مالك إلى أنَّ (سبحان) من الملتزم للإضافة وهو اسم بمعنى التسبيح وليس بعلم؛ لأنَّه لو كان علماً لم يُضف إلّا إلى اسم واحد كسائر الأعلام المضافة.[3]

3. وهو يبني رأيه على الشواهد الفصيحة بخاصة من القرآن الكريم ومن ذلك قوله رادّاً على أبي علي في منع الفصل بين العاطف والمعطوفِ في الاختيار: ((وليس الأمرُ كما زعمَ بلْ الفصلُ بين العاطفِ والمعطوفِ جائزٌ في الاختيار إنْ لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً وهو في القرآن كثيرٌ كقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ}.... وكقوله تعالى: { رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً}... وكقوله تعالى: { وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا} ... وكقوله تعالى: { اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ } ...))[4].

4. وهو يحتكم إلى القياس في ردّوده، ومنها ما ردّ به على أبي علي الفارسي في القول بدخول الباء على خبر ما الحجازية إذ قال: ((لغة بني تميم في تركهم إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز، كذا قال سيبويه وهو كما قال؛ لأنَّ

العامل حقَّه أنْ يمتاز من غير العامل بأنْ يكون مختصاً بالأسماء إنْ كان من عواملها كحروف الجرِّ، ومختصاً بالأفعال إنْ كان من عواملها كحروف الجزم، وحقُّ ما لا يختصُ كـ (ما) النافية ألّا يكون عاملاً، إلّا أنَّ شبهها بـ(ليس) سوَّغَ إعمالها إذ لم يعرض مانع من الموانع المذكورة))[5].

وهو في ردوده ملتزم بخلقه الجمّ الذي عرف عنه، يحفظ للعلماء السابقين مكانتهم ومنزلتهم ويحكّم عقله في ردوده على النحاة عامة لا على أبي علي الفارسي بخاصة، من غير أنْ ينساق أو يخضع لهوى أو عصبيّة أو يجرح بأحد من العلماء وإنْ خالفه في رأي أو مذهب وهذا ما لاحظته في جميع ردوده في بحثي هذا.

هذا بصورة موجزة بعض سمات منهج ابن مالك في ردوده على أبي علي الفارسي التي أردت أن أمهد لبحثي هذا وإن كان محقق الكتاب – حفظه الله– قد أجاد في دراسته التي قدّم بها تحقيقه لكتاب شرح الكافية الشافية التي كانت وافية بمنهج ابن مالك في كتابه والسمات البارزة في الكتاب. وبعد هذه التوطئة اليسيرة نتناول مسائل الخلاف النحوي بين الشيخين الجليلين فنقول وبالله التوفيق.

1. الخلاف في (إذما) أهي حرف أم أسم:

اختلف النحاة في (إذما)، فمنهم مَن عدَّها حرفاً، ومنهم مَن عدَّها اسماً، فمذهب سيبويه[6] (180هـ) أنَّها (إذ) ركِّبتْ مع (ما) ففارقتها الاسمية، وصارت حرف شرط مثل (إنْ) .

ومذهب المبرِّد[7] (286هـ) وابن السراج[8] (316هـ) وأبي علي الفارسي[9] (377هـ) ومَن تابعَهم أنَّ اسميتها باقية مع التركيب، وأنَّها ظرف زمان، وأنَّ المعنى في (إذما تقم أقم) (متى تقم أقم)، وأنَّ مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أنْ كان ماضياً. واحتجّوا لذلك بأنَّها قبل دخول (ما) عليها كانت أسماً والأصل عدم التغيير.

وقد صحَّحَ ابن مالك مذهب سيبويه، وردَّ على مَن قال باسمية (إذما) فقال: ((والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّها قبل التركيب حُكِمَ باسميَّتِها؛ لدلالتها على وقتٍ ماضٍ دونَ شيءٍ آخرَ يُدَّعى أنَّها دالّة عليه، ولمساواتها بعض الأسماء في قبول بعض علامات الاسميّة كالتنوين والإضافة إليها، والوقوع موقع مفعولٍ فيه نحو {وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا}[10] وموقع مفعولٍ بهِ نحو: { وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ }[11].

أمّا بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه معنى المجازاة، وهو من معاني الحروف. ومَن ادَّعى أنَّ لها مدلولاً آخرَ زائداً على ذلك فلا حُجّةَ لهُ، وهيَ مع ذلك غيرُ قابلةٍ لشيء من العلامات التي كانت لها قبل التركيب، فوَجَبَ انتفاءُ أسميَّتِها وثبوت حرفيَّتها كما ذهب إليه سيبويه))[12].

وقد أُعترِضَ على هذا الكلام بأنَّه لا يلزم من تغيير الكلمة عن أحد الزمانين إلى الآخر خروجها من معناها بالكليّة بدليل أنَّ الفعل الماضي موضوعٌ للزمان الماضي، وإذا دخل عليه (إنْ) صار للمستقبل نحو (إنْ قام) ولا يخرج بذلك عن كونه فعلاً ماضياً، وأنَّ المضارع موضوعٌ للحالِ والاستقبال وإذا دخل عليه (لمْ) صار للزمانِ الماضي ولا يخرجُ عن كونهِ فعلاً مضارعاً[13] .

وظاهر كلام المبرِّد في المقتّضب يخالف ما نقله عنه ابن مالك في شرح الكافية الشافية من اسمية (إذما) بل ظاهر كلامه أنَّها حرف كما ذهب إلى ذلك سيبويه. قال المبرِّدُ: ((و هي تدخل للشرط ... فمِن عواملها من الظروف: أين، ومتى، وأنّى، وحيثما. و من الأسماء: مَن، وما، وأي، ومهما. و من الحروف التي جاءت لمعنى: إن، و إذما. و إنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتمال هذا المعنى على جميعها. فحرفها في الأصل (إنْ) وهذه كلُّها دواخلُ عليها لاجتماعها. و كل بابٍ فأصله شيءٌ واحدٌ، ثم تدخل عليه دواخل ؛ لاجتماعها في المعنى.... و المجازاة بـ(إذما) قولك: إذما تأتني آتك؛ كما قال الشاعر[14]:

إذمـا أتيـتَ علـى الرسـولِ فقـلْ لـهُ حقّــاً عليــكَ إذا اطمــأنَّ المجْلِـسُ

... وكذلك حروف المجازاة إلا ما كان من (حيثما) و(إذما). فإنَّ (ما) فيهما لازمة. لا يكونان للمجازاة إلا بها))[15].

وقال الرضي: ((وأما (إذما) فهو عند سيبويه حرف كـ(إنْ)، ولعله نظر إلى أنَّ لفظة (ما) تدخلُ على (إذا) مع أنَّ فيه معنى الشرط، وهي للمستقبل، وإن دخلت على الماضي، كـ(إن)، ولا تصير جازمة معها، فكيف بـ(إذ)، الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي، فـ(إذما).عنده غير مركبة))[16].

وممن قال بحرفيّة (إذما) أيضاً ابن عقيل[17](769هـ) وأبو حيان الأندلسي[18] (745هـ) .وقال السيوطي (911هـ) عن (إذما) وأنكر قوم الجزم بها وخصوه بالضرورة كـ(إذا)))[19].

والذي يترجح عندي من خلال ما سبق من آراء النحاة حول حرفية (إذما) واسميتها، حرفيّة (إذما) في حال التركيب وهذا الترجيح راجعٌ إلى أنَّ خواص الحرفية موجودة فيها وأنَّ معناها أصبح بعد التركيب المجازاة والتعليق وهو من معاني الحروف، زيادة على أنَّها قد فقدت كلَّ علامات الاسمية، والله تعالى أعلم بالصواب.

2. الخلاف في (لمّا) أهي حرف أم ظرف بمعنى (حين):

تأتي (لمّا) في كلام العرب على أقسامٍ ثلاثة[20]:

الأول: أنْ تكون نافية جازمة للفعل المضارع فتصيِّر معناه للزمن الماضي كـ(لم).

الثاني: أنْ تكون بمعنى (إلّا) ولها موضعان: أحدهما بعد القسم نحو: (نشدتك بالله لمّا فعلت) والآخر بعد النفي نحو قوله تعالى: {إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}[21].

الثالث: أنْ تكون حرف وجوب لوجوب نحو قولنا: (لمّا قمتَ أكرمتُكَ).

وأُختُلِفَ في القسم الأخير منها فهي عند سيبويه حرفُ ربطِ شيءٍ بوجود غيرِه، قال سيبويه:((وأمَّا (لمّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وإنَّما تجيء بمنزلة (لو) فإنما هما لابتداء وجواب))[22]. وهي عند ابن السراج[23] وأبي على الفارسي[24] وابن جني[25]ظرف بمعنى حين.

وقال الشيخ عبد القاهر في شرحه لكلام أبي على الفارسي مبينا أنَّ (لمّا) قد تجري مجرى الظروف التي يقع فيها ضربٌ من المجازاة: ((اعلم أنَّ (لمَّا) تدخل على المضارع فتجزمَه كما تجزم (لم) وتقلب المعنى إلى المضي، تقول :(لمّا يخرجْ زيدٌ أمسِ)، ولا تقولُ: (لمّا يخرج زيدٌ غداً)، كما لم تقلْ ذلك في(لم)، وقد يكون لـ (لمّا) حالٌ لا يكون لـ(لم)؛ وذلك أنَّها تجري مجرى الظروف التي يقع فيها ضرب من المجازاة، ويقع بعدها الماضي الحقيقي كقولك: (لما جئتَ جئتُ) بمنزلة (حين جئتَ جئتُ)،فـ(لمّا) هاهنا قد جعلت اسماً، ألا ترى أنَّك تضع موضعه الاسم ويكون بمعناه وهو قولك: (حين جئت جئت)، ولو كان بقاءُ صيغة الحرفية يمنع من القضاء بالاسمية، لوجب أنْ يقال: أنَّ (على) و(عن) في قولهم: (من عن يميني) و(من عليه) لا يكونان اسمين؛ لأجل أنَّ صورةَ الحرفِ باقيةٌ، وذلك لا يقوله أحد؛ لأنَّ الفرق بين الأسماء غير المتمكنة والحروف من جهة المعنى دون اللفظ، فكلُّ لفظٍ وقع موقعاً يقتضي الاسم، حكم عليه بالاسمية، فلما قالوا: (من عليه) فأدخلوا حرف الجر كما يدخل في قولك: (من فوقه)، وكان بمعناه وجب أنْ يعتقد كونُه اسماً، وكذلك في قولك: (لمّا جئتَ جئتُ)، ويجب أنْ يقضى بأنَّها اسم لوجود معناه فيها نحو: (حين جئتَ جئتُ)، فدلالةُ الاسمية وانتفاءُ الحرفية أن تكون الكلمة واقعة في موضع يستحق الإعراب فيه، فهي منصوبة الموضع على الظرف بمنزلة قولك: حينَ جئتَ جئتُ))[26] .

قال ابن مالك: (((لمّا) في كلام العرب على ثلاثة أقسام...الثاني: أنْ تكونَ حرفاً يدلُّ على وجوبِ شيءٍ لوجوب غيرِه، ولا يليها إلّا فعل خالص المضي أي ماضٍ لفظاً ومعنى كقوله تعالى: {وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا}[27]، وهي حرف

عند سيبويه[28] وظرف بمعنى حين عند أبي علي. والصحيح قول سيبويه؛ لأنَّ المراد أنَّهم أُهلِكوا بسبب ظلمهم لا إنَّهم أهلِكوا حين ظلمِهم؛ لأنَّ ظلمَهم متقدمٌ على إنذارهم، وإنذارهم متقدمٌ على إهلاكهم؛ ولأنّها تقابل (لو)؛ لأنَّ (لو) في الغالب تدلُّ على امتناعٍ لامتناعٍ، و(لمّا) تدلُّ على وجوبٍ لوجوبٍ. وحقق تقابلهما أنَّكَ تقول: (لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرو، ولكن لمّا لم يقم زيدٌ لم يقم عمرو)))[29]. وقد جمعَ ابن مالك في التسهيل بين كونها حرفاً وكونها ظرفاً بمعنى (إذ) فقال: ((إذا وليَ (لمّا) فعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب))[30].

ورجَّحَ أبو حيان حرفيّة (لمّا) وذلك عند حديثه عن قوله تعالى:{ وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُمْ }[31] ((جواب (لمّا) قوله:{ مَا كَانَ يُغْنِي عَنْهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ }[32]، وفيه حجَّةٌ لِمَن زعم أنَّ (لمّا) حرفُ وجوب لوجوبٍ، لا ظرفَ زمانٍ بمعنى (حين) إذ لو كانت ظرف زمانٍ ما جازَ أنْ تكون معمولة لِما بعد (ما) النافي .لا يجوز (حين قام زيدٌ ما قام عمرو) ويجوزُ: (لمّا قام زيدٌ قام عمرو) فدلَّ ذلك على أنَّ (لمّا) حرف))[33].

وتابع ابنُ هشام ابنَ مالك فيما ذهب إليه فقال رادّاً على مذهب أبي علي الفارسي: ((ورُدَّ بقوله تعالى: {فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ}[34] وذلك أنَّها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل إمّا (قضينا) أو (دلَّهم) إذ ليس معنى سواهما، وكون العامل (قضينا) مردود بأنَّ القائلين بأنَّها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها والمضاف إليه لا يعمل في المضاف. وكون العامل (دلَّهم) مردود بأنَّ (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أنْ يكون لها عامل تعيّن أنْ لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضي الحرفية))[35].

وقد أُستُدلَّ على حرفية (لمّا) بأمور هي[36]:

1. أنَّها ليس فيها شيء من علامات الأسماء.

2. أنَّها تقابل (لو) وتحقيق ذلك أنَّك تقول: (لو قام زيدٌ قامَ عمرو ولكنه لمَّا لم يقمْ زيدٌ لم يقمْ عمرو).
3. أنَّها لو كانت ظرفاً لكان جوابُها عاملاً فيها كما قال أبو علي ويلزم من ذلك أنْ يكون الجواب واقعاً فيها؛ لأنَّ العامل في الظرف يلزم أنْ يكون واقعاً فيه[37].
4. أنَّها تُشْعِرُ بالتعليل وبهذا استدلَّ ابن عُصفور على حرفيتها[38].
5. أنَّ جوابَها قد يقترن بـ(إذا) الفجائية نحو قوله تعالى: { فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ}[39] وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها.
6. أنَّهم أجمعوا على زيادة (إنْ) بعدها ولو كانت ظرفاً مضافاً للزم الفصل بين المتضايفين.

ومع ما تقدّم من الأدلّة على حرفيّة (لمّ) إلّا أنَّ (لما) لا تخلو من رائحة الظرفية فهي حرف تضمّن معنى الظرف، غير أنَّه حافظَ على حرفيّته من دون أنْ يتحوَّلَ إلى الاسمية ويؤيد ذلك قول الراجز[40] الذي أوْرَدهُ ابن مالك:

إنّـي لأرجـو مُحـرزاً أنْ ينْفعـا إيّـايَ لمّـا صـرْتُ شَيْـخاً قَلِعـاً

وقال عنه ابن مالك أنَّ (لمّا) جاءت فيه لمجرد الوقت[41].كما أنَّه هناك من السياقات ما لا يدخلها الشكُّ على مذهب أبي علي الفارسي ومن وافقه وذلك نحو (لمّا جاءني أكرمتُه) فيمكن أنْ يكونَ (أكرمتُهُ) هو العامل في (لمّا)، إلّا أنَّ هذا الكلام لا يطَّرد على جميع السياقات على العكس من مذهب سيبويه والجمهور فإنَّ السياقات على قاعدتهم تطَّرد؛ ولذلك أجد نفسي ملْزَماً بتأييد ابن مالك في ردِّه على أبي علي الفارسي والله تعالى العليم بالصواب وهو يهدي إلى سواء السبيل.

3. الخلاف في (لو) ومجيء اسم بعدها:

لو حرفٌ له أقسام أربعة[42]:

الأول: أنْ يكونَ حرفَ امتناعٍ لامتناعٍ نحو قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ }[43].

الثاني: أنْ تكون شرطيّة نحو قوله تعالى: {وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ}[44].

الثالث: أنْ تكون مصدريّة وعلامتها أنْ يَصلح في موضعها (أنْ) نحو قوله تعالى:{يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ}[45].

الرابع: أنْ تكون للتمني نحو قوله تعالى: { فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}[46].

وتنفرد (لو) بأنَّها تباشر (أنَّ) نحو قولنا: (لو أنَّ زيداً قامَ لقمتُ)[47] وذهب الزمخشري إلى أنَّ بين (لو) و(أنَّ) (ثَبَتَ) مقدَّر،[48] وهذا خلاف ما ذهب إليه سيبويه؛ إذْ إنَّهُ شبّهها في مباشرة (أنَّ) على سبيل الشذوذ بانتصاب (غدوة) بعد (لَدُن)[49]. فـ(أنَّ) الواقعة بعد (لو) في موضع رفع بالابتداء وإنْ كانت لا تدخل على مبتدأ غيرها، كما إنَّ (غدوة) بعد (لَدُن) تنتصب وإنْ كان غيرُها بعدها يجب جرُّه[50].

وقد اُختلِفَ في قول الشاعر[51]:

لو بغيرِ الماءِ حلقي شَرِقٌ   كُنتُ كالغصّانِ بالماء اعتصاري

فذهبَ أبو علي الفارسي إلى أنَّ (حلقي) فاعلُ فعلٍ مقدَّرٍ يفسرُهُ (شَرِقٌ)، و(شَرِقٌ) خبرُ مبتدأ محذوف أي هو شرق.[52]

وذهب ابن مالك إلى أنَّ ما بعد (لو) مبتدأ وخبر وفسَّرَ مجيء ذلك بقوله: ((أنَّ (لو) لمَّا لم تصحب – غالباً– إلّا فعلاً ماضياً وهو لازم البناء لم تكن عاملة، ولمّا لم تكن عاملة لم يُسلك بها سبيلُ (إنْ) في الاختصاص بالفعل أبداً فنبِّهَ على ذلك بمباشرتها (أنَّ) كثيراً وبمباشرة غيرها قليلاً))[53].

وتأوَّل ابن خروف البيت على إضمار (كان) الشأنية[54] وتبعه في ذلك ابن الناظم إذ أنَّه قال في شرح التسهيل: ((ومحله عندي أنْ يكونَ قوله (حلقي شرق) مبتدأ وخبر في موضع نصب بـ(كان) الشأنية مضمرة تقديره: لو كان الأمر والشأن حلقي شرق بغير الماء كنت كالغصّان وكان بالماء اعتصاري))[55].

والراجح عندي – والله اعلم– ما ذهب إليه ابن خروف وابن الناظم من إضمار (كان) الشأنية وذلك لاختصاص (لو) بالأفعال.[56] وهذا ما قرره الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي إذ أنّه قال: ((وقد يكون المفسر جملة والفعل المحذوف هو (كان) الشأنية كقول الشاعر:

لـو بغيـرِ المـاءِ حلقـي شَـرِقٌ   كُنـتُ كالغصّـانِ بالمـاءِ اعتصـاري

والتقدير لو كان الحال والشأن حلقي شرق كنت كالغصّان))[57]

4. القول في علة منع (سبحان) من الصرف:

ذهب أبو علي الفارسي[58] إلى أنَّ (سبحان) علم التسبيح فلا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون وتبعه في ذلك الزمخشري[59].

فقد ذكر أبو علي الفارسي أنَّ (((سبحان الله) إنَّما هو براءة الله من السوء وتطهيره منه ثمَّ صار علماً لهذا المعنى فلم يصرف في قوله[60]:

سُبْحانَ من عَلْقَمَةَ الفاخرِ))[61]

ونقل ابن جني في الخصائص قوله: ((سألتُ أبا علي عن تركِ صرف (زوبر) فقال: علقه علماً على القصيدة، فاجتمعَ فيه التعريف والتأنيث ؛ كما اجتمع في (سبحان) التعريف والألف والنون))[62].

في حينِ ذهب ابن مالك إلى أنَّ (سبحان) اسم بمعنى التسبيح وليس بعلم إذ إنَّه قال في شرح الكافية الشافية: ((من المُلتزم الإضافة (سبحان) وهو اسم بمعنى التسبيح وليس بعلم؛ لأنَّه لو كان علماً لم يُضف إلّا إلى اسم واحد كسائر الأعلام المضافة وأُخليَ من الإضافة لفظاً للضرورة منوّناً وغير منوّنٍ فالمنوّن كقولِ الشاعر: [63]

سـبحانه ثـمَّ سـبحاناً يعـودُ لـه   وقبلنـا سـبَّحَ الجـوْديُّ والجُمُـدُ

وغير المنوَّن كقولِ الآخر:

أقــــولُ لمَّـــا جاءنـــي فخـــره سُبْحـانَ مــن عَلْقَــمَةَ الفـاجرِ))(64)

وردَّ ابن مالك على مذهب أبي علي والزمخشري فقال: ((وزعم أبو علي والزمخشري أنَّ الشاعر ترك تنوين (سبحان) لأنَّه علم على التسبيح، فلا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون وليس الأمر كما زعما بل تركَ التنوين لأنّه مضاف إلى محذوف مقدَّر الثبوت، كما قال الراجز: (65)

خالط من سلمى خَيَاشِيمَ وفَا

أراد وفاها فحذف المضاف إليه وترك المضاف بهيئته التي كان عليها قبل الحذف))(66).

وممَّن وافق أبا علي والزمخشري في مذهبهما ابن يعيش فقد قال في شرح المفصل: ((وقولهم (سبحان) هو علم عندنا واقع على معنى التسبيح، وهو مصدر معناه البراءة والتنزيه. وليس منه فعل وإنّما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة، جعله علماً على هذا المعنى، فهو معرفة لذلك ولا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون ... فإن أضفته فقلت: سبحان الله فيصير معرفة بالإضافة، وابتزَّ منه تعريف العلمية، كما قلنا في الإضافة نحو زيدكم وعمركم فيكون معرفة بعد سلب العلمية، فأمّا قوله:

سـبحانه ثـمَّ سـبحاناً نَعـوذُ لــه وقبلنـــا ســبَّحَ الجــوْديُّ والجُمُـ_دُ

... في تنوين (سبحان) هنا وجهان:

أحدهما: أنْ يكون ضرورة كما يصرف ما لا ينصرف في الشعر نحو أحمد وعمر.

والوجه الثاني: أنْ يكون أراد النكرة))[67]. والراجح عندي مذهب أبي علي؛ لأنَّ سيبويه ذهب إلى أنَّه ترك صرفه؛ لأنَّه صار عندهم معرفة، وفيه الألف والنون وما أورده ابن مالك يحتمل التأويل أما مجيء (سبحان) منوّناً في بيت الشعر فأرجح أنَّه أراد النكرة وهو واضح من المعنى والله أعلم بالصواب وهو الهادي إليه.

5. الفصل بين حرف العطف والمعطوف عليه بالظرف أو الجار والمجرور:

مذهب أبي علي الفارسي[68] منعُ الفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالظرف والجار والمجرور، وجعل من الضرورات قول الأعشى[69]:

يَومــاً تَراهـا كَشـبْهِ أرْدِيَـةِ الـ   عصْـبِ ويومــاً أديمُهــا نَغْــلا

ومذهب ابن مالك جواز ذلك في الاختيار إنْ لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً .[70]

وعلَّلَ أبو علي الفارسي مذهبه بأنَّ هذه الحروف قد تنزَّلت منزلة ما هو من الحرف المعطوف نفسه بدلالة قولهم: (وَهْوَ) و(وَهْيَ) وقول العجاج: [71]

فبــاتَ مُنْتَصِــباً ومــا تكَرْدَسـا

وقد أقيم مقام العامل فينبغي أنْ يكونَ أقلَّ تصرّفاً كما أنَّ الأسماء والظروف التي أقيمت مقام الأفعال أقلُّ تصرفاً .وأمّا قراءة من قرأ { سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ }[72]ونصب (مثلَهن) فإنَّه أراد الفعل فحذفه وهو يريده كما حذف (كلاًّ) في قول الشاعر:[73]

أكُــلَّ امْــرِئٍ تَحْسَـبِينَ أمــرأً   ونــارٍ توقَّــدُ باللّيــلِ نَــارا[74]

قال ابن عُصفور عن بيت الأعشى السالف الذكر: ((وهو عند الفارسي والمحققين من النحويين من الضرائر؛ لِما فيه من الفصل بين حرف العطف والمعطوف؛ لأنَّ حرف العطف عَطَفَ ثلاثةَ أشياء على ثلاثة أشياء فعطف (يوماً) على يوماً المتقدم الذكر، و(أديمها) على الضمير المنصوب المتصل بـ(ترى)، و(نغلا) على موضع (كشبهِ أردية العصب) والتقدير: تراها يوماً كشبه أردية العصب وترى يوماً أديمها نغلاً. وإذا عُطِف بحرفِ عطفٍ أكثرَ من اسم واحد على مثله، لم يسعْ أنْ يقال أنَّه قد فصل بالمعطوف الأول من حرف العطف وما بعدهِ؛ بدليل إنَّكَ تقول: (أعطيتُ زيداً درهماً وبكراً ديناراً) في فصيح الكلام، فالجواب أنْ نقول إنَّ حروف العطف قد تنزلت من المعطوف منزلة جزءٍ منه بدلالة قولهم (وَهْوَ) و(وَهْيَ)، فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة، كذلك لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف الذي يجب أنْ يكونَ متصلاً بحرف العطف، وأعني بذلك الاسم الذي ليس بظرفٍ ولا مجرور، دليلُ ذلك أنَّ العاملَ إذا كانَ له معمولان أحدهما ظرفٌ أو مجرورٌ كان مرتبة المفعول أنْ يُقدّم عليه فكما أنَّ مرتبة ما ليس بظرف ولا مجرور أنْ يليَ العامل فكذلك مرتبته أنْ يليَ ما يقوم مقام العامل وهو حرف العطف)).[75]

وردَّ ابن مالك على مذهب أبي علي فقال: ((وليس الأمرُ كما زعمَ بلْ الفصلُ بين العاطفِ والمعطوفِ جائزٌ في الاختيار إنْ لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً وهو في القرآن كثيرٌ كقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ}[76] ففصل بـ(إذا) وما أُضيفتْ إليه بين الواو و(أَنْ تَحْكُمُوا) وهو معطوف على (أَنْ تُؤَدُّوا). وكقوله تعالى: {رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً}[77] ففصل بـ(فِي الْآخِرَةِ) بين الواو و(حَسَنَةً) وكقوله تعالى: { وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا}[78] ففصل بـ(مِنْ خَلْفِهِمْ) بين الواو و(سَدّاً) وكقوله تعالى: { اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ }[79] ففصل بـ(مِنَ الْأَرْضِ) بين الواو و(مِثْلَهُنَّ))).[80]

جاء في الدرِّ المصونِ: ((والظاهر أنَّ قوله: (أَنْ تَحْكُمُوا) معطوف على (أَنْ تُؤَدُّوا) أي يأمركم بتأدية الأمانات وبالحكم بالعدل فيكون قد فصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف وهي مسألة خلاف: ذهب الفارسي إلى منعها إلّا في الشعر وذهب غيره إلى جوازها مطلقاً، ولنفتح محل الخلاف فنقول: إنَّ حرف العطف إذا كان على حرف واحد كالواو والفاء، هل يجوز أنْ يفصل بينه وبين ما عطفه بالظرف وشبهه أم لا ؟ ذهب الفارسي إلى منعه مستدّلاً، بأنَّه إذا كان على حرف واحد فقد ضَعُفَ فلا يتوسط بينه وبين ما عطف شيءٌ إلّا في ضرورة ... وذهب غيره إلى الجواز مستدَّلاً بقوله: { رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً}، {فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ}[81]،{ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا}، {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ}، { أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ...}))[82].

قال ابن أبي الربيع في البسيط: ((فإنْ فصلت بين حرف العطف والاسم لم يكن النصب فنقول هذا ضاربٌ زيدٍ أمسِ وأوَّلَ من أمس عمراً) ولا يجوز الخفض؛ لأنَّه لا يفصل بين حرف العطف والمعطوف بفاصل وإنْ كان الاسم منصوباً أو مرفوعاً إلّا في الشعر، أنشدَ أبو علي:

يَوماً تَراها كَشبْهِ أرْدِيَـةِ الـ عصْـبِ ويوماً أديمُها نَغْلا

فجعل (أديمها) معطوفاً على الهاء التي في (تراها) بالواو التي قبل (يوم)، وفصل بين الواو و(أديمها) بالظرف ولولا الشعر لكان القياس أنْ يقول: وأديمها يوماً نغلاً، ويمكن عندي أنْ يكون على إضمار فعل دلَّ عليه (ترى) المتقدمة ويكون بمنزلة: هذا ضاربٌ زيدٍ أمس وعمراً والتقدير وضرب عمراً)).[83]

وذكر ابن أبي الربيع أنَّ أبا علي الشلوبين كان يحتجُّ لأبي علي الفارسي فيقول: ((ليس البيت بمنزلة (هذا ضارب زيدٍ أمسِ وعمراً؛ لأنَّ (ضارباً) إذا كان

بمعنى الماضي لا يصحُّ له عمل في الاسم، والفعل يصحُّ له عمل في الاسم إذا عطف، فهذا بمنزلة (ضربتُ زيداً وعمراً) فكما لا يصح لأحد أنْ يقول: إنَّ هذا على إضمار فعل تقديره وضرب عمراً، لا يصحُّ أنْ يقالَ هنا أنَّ (أديمها) محمول على فعل مقدّر؛ لأنَّ الأول مع وجود حرف العطف مهيَّأٌ للعمل في الأديم فينبغي أنْ يقال: إنَّه عامل فيه. وكان القياس أنْ يلي حرف العطف الاسم لكنه فصل بينهما للضرورة، وهذا القدرُ حسنٌ، وتوجيههُ قويٌّ، والآخر ممكن))[84].

والراجح عندي – والله أعلم – ما ذهب إليه ابن مالك؛ لورود الشواهد الفصيحة، وورود هذا الاستعمال في الكلام الفصيح، وقد قرر ذلك ابن بري في شرحه لشواهد الإيضاح فقال: ((وهذا الذي منعه أبو علي فيه نظر، لأنَّه أمرٌ لابدَّ منه لأمثاله ولا انفكاك لنظائره عنه، ألا ترى انَّكَ تقول: أعطيتُ زيداً دهماً وعمراً ديناراً، فقد عطفت اسمين على اسمين، ولا بدَّ أنْ يكون احد الأسمين فاصلاً بين الواو وما عُطِفَ بها، لاسيَّما والفصل بالظرف أقربُ إلى الجواز لاتساعهم فيه وقد جاء في شعر النابغة[85]:

.... تُطْلِقَهُ حيناً وحيْناً تراجعُ))[86]

6. دخول الباء في خبر (ما) التميمية:

للعرب في (ما) الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان:

مذهب أهل الحجاز: أجراوها مجرى (ليس) فيرفعون بها المبتدأ أسماً لها وينصبون الخبر خبراً لها فيقالُ على مذهبهم: (ما زيدٌ قائماً وما عبدُ الله راكباً) تشبيهاً لها بـ(ليس) إذ هي للنفي مثلها وداخلة على المبتدأ والخبر كما تدخل (ليس) عليهما).

مذهب بني تميم: رفع المبتدأ و الخبر أي إهمالها[87].

وكان القياس في (ما) ألّا تعمل؛ لأنَّها حرف غير مختصٍ بالأسماء أو الأفعال، والأصل في الحرف الذي يدخل على الأسماء والأفعال ألّا يكون له عمل،

إلّا أنَّــه لمّـا أشْـبَهت (لـيس) فـي الـدخول علـى المبتـدأ و الخبـر، وكونـهـا للنفـي كـ(ليس)، ودخـول البـاء فـي خبرها كمـا تـدخل فـي خبـر (لـيس)، أُعملـتْ عنـد أهـل الحجاز عمل (ليس)،[88] على أنَّ هذا الإعمـال لـيس مطلقـاً، بـل هـو مقيَّـدٌ فـي لغـة أهل الحجازِ بشروطٍ أربعة هي[89]:

الأول: تأخّر الخبر، فلو تقدم بطل مفعولها.

الثاني: بقاء النفي، فلو انتقض النفي بـ(إلّا) بطل العمل، كقوله تعالى:{ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ}[90].

الثالث: ألّا تليها (إنْ) الزائدة لشبهها بـ(ليس) النافيـة نحو(ما إنْ زيدٌ قائم) فكأنَّـه دخل نفيٌ على نفي فصار إيجاباً .

الرابع: ألّا يتقدم غيرُ الظرف والجار والمجرور من معمول خبرها فـإنْ تقدم غيرهمـا بطل العمل نحو (ما طعامك زيدٌ آكلٌ).

وزعم أبو علي الفارسي[91] أنَّ البـاء الزائـدة فـي خبـر (مـا) تختص بلغـة أهـل الحجاز، وتابعه في ذلك الزمخشري[92] إذ أنَّه قال في المفصل: ((ودخول البـاء فـي نحو قولك (ما زيدٌ بمنطلقٌ) إنَّما يصحُّ على لغة أهل الحجازِ لأنَّك لا تقول (زيدٌ بمنطلقٌ))[93]. قال ابن يعيش في شرحه للمفصل: ((يريدُ أنَّ مـا بعدَ (مـا) التميميـة مبتـدأٌ وخبـر، والبـاء لا تـدخل فـي خبـر المبتـدأ، وهـذا فيـه إشـارة إلـى مـذهب الكوفيين)).[94] وأهل الكوفـة يرونَ أنَّهـا لـم تعمـل شيئاً فـي المبتدأ ولا فـي الخبـر، فأمّـا الأول فـإنَّ أصلـهُ مرفوعٌ، وأمّـا الثـاني فعلـى إسقاط البـاء؛ لأنَّ أهـل الحجـاز لا يكادون ينطقون إلّا بها. [95]

قال ابن مالـك: ((لغـة بنـي تمـيم فـي تركهم إعمـال (مـا) أقيس من لغـة أهـل الحجـاز، كـذا قـال سيبويه[96] وهـو كمـا قـال؛ لأنَّ العامـل حقَّـه أنْ يمتـاز مـن غيـر العامل بأنْ يكون مختصاً بالأسماء إنْ كـان من عواملها كحروف الجرِّ، ومختصاً بالأفعال إنْ كان من عواملها كحروف الجزم، وحقُّ مـا لا يختصُ كـ(ما) النافيـة ألّا يكـون عـاملاً، إلّا أنَّ شـبهها بــ(ليس) سـوَّغَ إعمالهـا إذ لـم يعـرض مـانع مـن الموانـع[97] المذكورة))[98].

ثمَّ قال ابن مالك: ((وزعم أبو علي أنَّ دخول الباء الجارة على الخبر مخصوصٌ بلغة أهل الحجاز، وتبعه في ذلك الزمخشري، والأمر بخلاف ما زعماه لوجوه:

الأول: أنَّ أشعار بني تميم تتضمنُ دخولَ الباء على الخبر كثيراً، منه قولُ الفرزدق أنشده سيبويه: [99]

لَعَمْرُكَ ما معنٌ بتارِكِ حقِّهِ ولا منسيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ [100]

ولو كان دخولها على الخبر مخصوصاً بلغة أهل الحجاز ما وُجِدَ في لغة غيرهم.

الثاني: أنَّ الباء إنَّما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً لا لكونه خبراً منصوباً يدلُّ على ذلك دخولها في نحو (لم أكنْ بقائم) وامتناع دخولها في نحو (كنتُ قائماً) وإذا ثبت كونُ المسوِّغِ لدخولها النفي، فلا فرق بين منفيٍّ منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل.

الثالث: أنَّ الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ(إنْ) كقول الشاعر [101]:

لَعَمْرُكَ ما إنْ أبو مالكٍ بواهٍ ولا ضعيفٌ قُوُاه

فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد (إنْ) لكونه منفياً، كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود (إنْ) وهو ما أردناه. وقد دخلت على الخبر بعد (هل) كقوله: [102]

تقولُ إذا اقلولى عليها وأقْرَدَتْ ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ

وإذا دخلتْ على الخبرِ بعدَ (هل) لكونِ (هل) تشبه النافي، فلإنْ تدخل على الخبر بعد النافي نفسهُ أحقُّ وأولى)).[103]

وقد ذكر ابن هشام في حديثه عن قوله تعالى: { مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ}[104] أنَّهُ قد قرئَ (بأمهاتِهم) بالجر بباء زائدة،[105] وأنَّها تحتمل الحجازية والتميمية، ويدلُّ على ذلك أنَّها قُرِئتْ بالنصب وبالرفع، فالرفع للحجازية، والرفع للتميمية.[106]

وردَّ ابن هشام كون المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر كما ذهب إلى ذلك أبو علي والزمخشري بقوله: ((وإنَّما المقتضى نفيهُ؛ لامتناع الباء في (كان زيدٌ قائماً) وجوازها في:[107]

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزادِ لم أكنْ   بأعجلِهم إذا أجشعُ القومِ أعجلُ))[108]

والراجح عندي – والله أعلم – في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن مالك من جواز دخول الباء على خبر (ما) التميمية وعدم قصر ذلك على خبر (ما) الحجازية، يدلُّ على ذلك ما أورده ابن مالك من أشعار شعراء من بني تميم تضمنت دخول الباء على خبر (ما)، ولو كان ذلك مخصوصاً بلغة أهل الحجاز لما وجد في لغة غيرهم، ثم إنَّ دخولها على الخبر بعد (ما) لكون الخبر منفياً لا لكونه خبراً منصوباً. قال ابن يعيش بعد أنْ ذكر مذهب الزمخشري: ((وليس بسديد؛ وذلك لأنَّ الباء إن كان أصل دخولها على (ليس) و(ما) محمولة عليها لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك وإن كانت دخلت في الخبر بإزاء اللام في خبر(إن) فالتميمية والحجازية في ذلك سواء))[109]

الهوامش

(1) شرح الكافية الشافية: 1643/3 –1644.

(2) المصدر نفسه:1622:3 –1623

(3) ينظر: المصدر نفسه: 959/2.

(4) المصدر نفسه: 1239/2 –1240.

(5) المصدر نفسه: 434/1 –435 .

(6) ينظر: الكتاب: 56/3 – 57.

(7) ينظر: المقتضب: 2/ 45 و46.

(8) ينظر: الأصول:159/2.

(9) ينظر الإيضاح العضدي: 321/1، و المقتصد في شرح الإيضاح: 1111/2– 1112 .

(10) البقرة: من الآية124.

(11) الأعراف: من الآية69.

(12) شرح الكافية الشافية: 1622/3–1623. وقد قال سيبويه في الكتاب 56/1 – 57: ((هذا باب الجزاء، فما يُجازى به من الأسماء غير الظروف (مَن) و(ما)...وما يجازى به من الظروف: أي، حين، ومتى، وأين، وأنّى، وحيثما ومن غيرهما إنْ، و إذما، ولا يكون الجزاء في (حيث)، ولا في (إذ) حتى يضمَّ إلى كل واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنَّما) و(كأنَّما) وليست (ما) فيهما بلغو ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد)) .

(13) ينظر: شرح قطر الندى: 37، وحاشية السجاعي: 18 .

(14) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه: 72.

(15) المقتضب: 2/ 45 – 47 .

(16) شرح الرضي على الكافية:95/5 .

(17) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 3 /139–140، والجنى الداني 190 – 191 .

(18) النكت الحسان لأبي حيان الأندلسي: 292 .

(19) همع الهوامع: 451/2 .

(20) ينظر: شرح الكافية الشافية:1643/3–1644، وشرح التسهيل: 4/ 102، ورصف المباني: 351 –353، والجنى الداني: 592–594.

(21) الطارق:4.

(22) الكتاب: 234/4.

(23) ينظر: الجنى الداني: 538 .

(24) ينظر: الإيضاح العضدي: 319، والمقتصد في شرح الإيضاح: 1092/2 .

(25) ينظر: الهمع: 162/2.

(26) المقتصد:1092/2 – 1093.

(27) الكهف: من الآية59.

(28) قال سيبويه مبيّناً حرفيّة (لمّا): ((هذا باب ما يُختار فيه النصب وليس قبله منصوب بُنيَ على الفعل ... وذلك أنَّ من الحروف حروفاً لا يُذكر بعدها إلّا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره مظهراً أو مضمراً، فمما لا يليه الفعل إلّا مظهراً: (قد) و(سوف) و(لمّا) ونحوهن)).

(29) شرح الكافية الشافية:1643/3– 1644، وينظر شرح التسهيل: 102/4.

(30) التسهيل: 241 .

(31) يوسف: من الآية:68.

(32) يوسف: من الآية:68.

(33) البحر المحيط: 323/5 .

(34) سبأ: من الآية14.

(35) شرح قطر الندى: 43، وينظر الجامع الصغير:181 .

(36) ينظر الجنى الداني: 594 – 595 .

(37) وبهذا استدلّ ابن الحاجب على أنَّ (إذا) إنما العامل فيها فعل الشرط لا جوابه؛ لأنَّ الظرف لا يحويها البتة وكذلك هنا الظرف لا يحويهما معاً. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل513/1.

(38) ينظر: البحر المحيط: 133/6.

(39) الزخرف: 47.

(40) الرجز أنشده ابن الإعرابي ينظر شواهد التوضيح لابن مالك: 26 ولسان العرب: 291/8 (قلع)، وشيخ قلع: يتقلع إذا قام أي لا يثبت.

(41) ينظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1644.

(42) ينظر: الجنى الداني: 272 وما بعدها .

(43) لقمان: من الآية: 27.

(44) يوسف: من الآية17.

(45) البقرة: من الآية96.

(46) الشعراء:102.

(47) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1635/3 .

(48) ينظر: الكشاف: 452/1 و26/2 .

(49) ينظر: الكتاب: 375/2.

(50) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1635/3.

(51) البيت لعدي بن زيد ينظر ديوانه: 93، والأغاني:94/2، والدرر: 99/5، وبلا نسبة في شرح التصريح: 259/2، وشرح عمدة الحافظ: 323. وشرق:غصَّ بالماء وغيره، واعتصار: شرب الماء قليلاً قليلاً لتزول الغصة، والمعنى: لو شرقت بغير الماء أسغتُ شرقي بالماء فإذا غصصتُ بالماء فَبمَ أسيغهُ ؟ ويضرب للتأذي ممَن يرجى إحسانه .

(52) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1636/3 – 1637، والجنى الداني:281.

(53) شرح الكافية الشافية: 1636/3/ وينظر الكتاب: 121/3 .

(54) ينظر:الجنى الداني: 280 –281 .

(55) شرح التسهيل: 98/4–99، وينظر شرح الألفية لابن الناظم:278.

(56) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 9/9 .

(57) النحو الوافي: 497/4.

(58) الحجة للقراء السبعة:151/2 .

(59) ينظر المفصل: 10، والذي ذكره سيبويه عن (سبحان) هو قوله في الكتاب324/1: ((وهذا ذكر معنى (سبحان) ، وإنما ذكر ليبين لك وجه نصبه وما أشبهه. زعم أبو الخطاب أن سبحان الله كقولك: براءةَ الله من السوء، كأنَّه يقول: " أبرئ " براءة الله من السوء. وزعم أنَّ مثله قول الشاعر، وهو الأعشى:

أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر

أي براءة منه. وأما ترك التنوين في (سبحان) فإنما ترك صرفه؛ لأنّه صار عندهم معرفة، وإنتصابه كانتصاب الحمدَ لله)).

(60) عجز بيت للأعشى وصدره: (أقولُ لمَّا جاءني فخره) وهو في ديوانه: 193، وأساس البلاغة: 200 (سبح)، وشرح شواهد المغني: 905/2.

(61) الحجة للقراء السبعة: 151/2 .

(62) الخصائص: 198/2.

(63) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه:30، والكتاب: 326/1،ولورقة بن نوفل في الأغاني: 115/3 وخزانة الأدب: 388/3 و234/7، ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيبويه: 194/1، والجودي جبل بالموصل والجُمُد جبل تلقاء أسنمة بين مكة والمدينة .

(64) شرح الكافية الشافية: 959/2، و فيه البيت برواية (الفاجر) بدلاً من (الفاخر).

(65) الرجز للعجّاج ينظر ملحقات ديوانه:83. والخياشيم جمع خيشوم وليس للإنسان إلّا واحد وإنَّما جمعه كما في قولهم: عظيم الوجنات.

(66) شرح الكافية الشافية: 960/2 –961 .

(67) شرح المفصل: 37/1 –38 .

(68) ينظر: الإيضاح العضدي: 144، وشرح شواهد الإيضاح: 124 – 126 .

(69) ينظر:ديوان الأعشى: 170برواية (كشبه أردية الخمس) وشرح شواهد الإيضاح:124، وبلا نسبة في الخصائص:395/2 وشرح عمدة الحافظ لابن مالك: 636، والعصب ضرب من البرود، والنغل: الفساد، ونغل وجه الأرض تهشم من الجدوبة، والضمير في (تراها) و(أديمها) يعودان إلى الأرض في البيت الذي قبله وهو:

والأرضُ حمَّالة لِما حمل اللهُ وما أنْ ترد ما فعلا

(70) شرح الكافية الشافية:1239/3 –1240 .

(71) ديوان العجاج: 130، والخصائص: 338/2، وذكره ابن برّي في شرح شواهد الإيضاح:25 برواية: (أراه منتفخاً وما تكردسا).

(72) الطلاق: من الآية12، وهي قراءة الجمهور وقراءة المفضل عن عاصم وعصمة عن أبي بكر (مثلُهن) بالرفع ينظر البحر المحيط: 283/8.

(73) البيت لأبي دؤاد جويرية بن الحجاج في ديوانه:353، والأصمعيات: 191، وأمالي ابن الحاجب: 134/1و297، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه:199 .

(74) ينظر: الإيضاح: 144 – 145، وشرح شواهد الإيضاح: 124– 126.

(75) ضرائر الشعر لابن عصفور: 206 .

(76) النساء: من الآية58.

---

(77) البقرة: من الآية201.

(78) يس: من الآية9.

(79) الطلاق: من الآية12.

(80) شرح الكافية الشافية: 1239/2 – 1240 .

(81) هود: من الآية71

(82) الدرّ المصون: 9/4 – 10، وينظر البحر المحيط: 289/3 .

(83) البسيط: 1019 .

(84) البسيط: 1019 – 1020 .

(85) عجز بيت للنابغة وصدره: (تناذرها الراقون من سوء سمِّها) ينظر ديوانه:34، وخزانة الأدب: 459/2 و46/4 و 48.

(86) شرح شواهد الإيضاح: 125 – 126 .

(87) ينظر: شرح الكافية الشافية: 430/1، والجنى الداني: 322

(88) ينظر: أسرار العربية:143، ورصف المباني: 378، والجنى الداني: 322 – 323 .

(89) ينظر: شرح التسهيل: 369/1، شرح الكافية الشافية: 430/1 –431، والجنى الداني: 323–328.

(90) آل عمران: من الآية144

(91) الإيضاح العضدي:110/1 وشرح شذور الذهب:196، والاقتراح:111 .

(92) ينظر: الكشاف:353/4، والمفصل: 82.

(93) المفصل: 82 .

(94) شرح المفصل: 116/2 .

(95) ينظر: الجمل للخليل: 306، ومعاني القرآن للفراء:42/2، و الإنصاف: 665/1، والهمع: 123/1.

---

(96) قال سيبويه في الكتاب: 57/1: ((هذا باب ما أُجريَ مَجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثمَّ يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما) تقول: (ما عبدُ الله أخاك) و(ما زيدٌ منطلقاً) . وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا) و(هل) أي لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنَّه ليس بفعل، وليس (ما) كـ(ليس) ولا يكون فيها إضمار. وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس) إذا كان معناها كمعناها)).

(97) أي إذا تحققت الشروط الأربعة التي ذكرت سابقاً.

(98) شرح الكافية الشافية: 434/1 –435 .

(99) ينظر: الكتاب: 63/1.

(100) ينظر: ديوان الفرزدق: 384،

(101) البيت للمتنخل الهذلي ينظر: ديوان الهذليين:29/2 .

(102) ديوان الفرزدق: 863 .

(103) شرح الكافية الشافية: 435/1 – 438.

(104) المجادلة: من الآية2

(105) هي قراءة ابن مسعود، ينظر البحر المحيط:231/8 .

(106) ينظر: شرح شذور الذهب: 196.

(107) البيت للشنفرى الأزدي ينظر: لامية العرب:31، والارتشاف: 114/2 .

(108) مغني اللبيب: 560/2.

(109) شرح المفصل: 116/2 .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. **ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (745هـ)، تحقيق ودراسة د. رجب عثمان محمد، راجعه د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط1، 1418هـ -1998م.**
2. **أساس البلاغة: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (538هـ)، تحقيق عبد الرحيم محمد، إحياء المعاجم العربية، القاهرة، 1960.**
3. **أسرار العربية: أبو البركات الأنباريّ عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (ت577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، 1377هـ . 1957م.**
4. **الأصمعيات: عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط 5، د.ت.**
5. **الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج (ت316هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1987م.**
6. **الأغاني: أبو الفرج الأصفهانيّ علي بن الحسين (365هـ)، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة بيروت، ط6، 1983م.**
7. **الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد الحليم الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم، جروس برس، 1988م.**
8. **الأمالي الشجريّة: ابن الشجريّ أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني (ت542هـ)، حيدر آباد الدكن، ط2، 1349هـ.**
9. **الأمالي النحوية: أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي (646هـ)، دراسة وتحقيق: فخر سليمان قدّارة، دار الجيل بيروت، ودار عمار عمان، ط2، 1989م.**

10. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (577هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، لبنان، 1419هـ . 1998م.
11. الإيضاح العضديّ: أبو علي الفارسيّ الحسن بن عبد الغفّار (ت377هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، الرياض، 1980م.
12. الإيضاح في شرح المفصّل: أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب النحويّ (646هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، بغداد، 1983م.
13. البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه د.زكريا عبد المجيد النوتي و د.احمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1413هـ –1993م.
14. البسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن أبي الربيع عبيدالله بن احمد بن عبيدالله القرشي الأشبيلي (599 –688هـ) تحقيق ودراسة د.عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1407هـ –1986 م.
15. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك الأندلسي محمد بن عبد الله (ت672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة 1967م.
16. الجامع الصغير في علم النحو: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، مطبعة دار التأليف –القاهرة،1980م.
17. الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن احمد الفراهيدي (175هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.
18. الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي حسن بن قاسم (ت749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ . 1992م.

19. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت1287هـ)، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، د.ت.
20. حاشية السجاعي على القطر: أحمد بن أحمد السجاعي (ت1197هـ)، مصطفى البابي الحلبي، 1939م.
21. الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت370هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت 1971م.
22. الحجّة للقرّاء السبعة: تصنيف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(288 –377هـ)،حققه بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، راجعه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقّاق،دار المأمون للتراث، دمشق،ط1، 1411 هـ –1991م.
23. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1089هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1989م.
24. الخصائص: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.
25. الدُرُّ المَصُون في علوم الكتاب المكنون: تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ) تحقيق أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق.
26. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد أمين الشنقيطي (ت1331هـ) ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط1، 1981م، وطبعة دار المعرفة، بيروت، ط2، 1973م.
27. ديوان أبي دؤاد الإيادي: جارية أو حارثة بن الحجاج، نشر جوستاف جرونيام، ضمن دراسة في الأدب العربي، ترجمة: د. إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1959م.
28. ديوان الأعشى ميمون بن قيس، تحقيق: رودلف جاير، فينا، 1972م، شرح وتعليق: محمّد محمّد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1983م.

29. ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع بشير يموت، ط1، 1934م.
30. ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، 1968م.
31. ديوان العجّاج، عبد الله بن رؤبة رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: عبد العزيز السليطي، توزيع مكتبة أطلس، دمشق، د.ط، د.ت.
32. ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، د.ط، د.ت.
33. ديوان الفرزدق، همام بن غالب: دار صادر، بيروت 1966م، وطبعة الصاوي، 1354هـ.
34. ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: وشرح كرم البستاني، دار صادر، بيروت، د.ت.
35. ديوان الهذليين: نشر دار الكتب المصرية، 1369هـ ـ 1950م.
36. رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ – 2002م.
37. السبعة في القراءات: ابن مجاهد أبو بكر احمد بن موسى (ت324هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، بمصر، 1972م.
38. شرح أبيات سيبويه: لابن السيرافي يوسف بن أبي سعيد (385هـ)، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، 1979 .
39. شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم بدر الدين محمد بن مالك (686هـ)، طبع بمطبعة القديس جورجيوس، بيروت 1312هـ.

40. شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): ابن مالك الأندلسي (672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة و والنشر والإعلان، ط1، 1410هـ –1990م.
41. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت.
42. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور أبو الحسن على بن مؤمن (ت669هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، بغداد، 1980م.
43. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت686هـ)، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة، ط1، 1421هـ - 2000م.
44. شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله المصري (761هـ)، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق: شرح شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.
45. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي: تأليف: عبد الله بن بري، تقديم وتحقيق: عبيد مصطفى درويش، مراجعة محمد مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، 1985م.
46. شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي، تصحيح وتعليق: محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه، د.ت.
47. شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ابن مالك الأندلسي، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1977م.
48. شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، مطبعة السعادة، مصر، 1963م.

49. **شرح الكافية الشافية: ابن مالك محمد بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط1، 1982م.**
50. **شرح المفصّل: ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (643هـ)، عالم الكتب، بيروت، د.ت.**
51. **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك الأندلسي، تحقيق: د. طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1985م.**
52. **ضرائر الشعر لابن عُصفور الأشبيلي: تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط1، 1980م.**
53. **الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط3، 1988.**
54. **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت538هـ)، شرحه وضبطه وراجعه يوسف الحمادي، مكتبة مصر، الفجالة، مصر، د.ت.**
55. **لامية العرب: للشنفرى الأزدي، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1983م.**
56. **لسان العرب: الإمام العلاّمة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.**
57. **مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع: ابن خالويه الحسين بن أحمد (ت370هـ)، عني بنشره: برجستراسر، دار الهجرة، د.م، د.ت.**
58. **المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1982م.**
59. **معاني القرآن: الفرّاء يحيى بن زياد (ت207هـ)، ج1 تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ج2 تحقيق: محمد علي النجار، ج3 تحقيق:**

عبد الفتاح إسماعيل شلبي وعلي النجدي ناصف، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط3، 1422هـ . 2002م.
60. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، أشرف عليه وراجعه د.أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ . 1998م.
61. المُفصّل في علم العربية: الزمخشري، دار الجيل بيروت، د،ت.
62. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: محمود بن أحمد العيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، بيروت، د.ت.
63. المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، 1982م.
64. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963.
65. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط4، 1974م.
66. النكت الحِسان في غاية الإحسان: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، بغداد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ – 1985م.
67. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: الإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ – 1998م.